



إرهاصات المعجم المختص المعاصر في التراث العربي

التلاقي والاختلاف

د. محمد خالد الفجر

الألوكة

www.alukah.net

إرهاصات المعجم المختص المعاصر في التراث العربي التلاقي والاختلاف

الدكتور محمد خالد الفجر¹

سيحاولُ الباحثُ في هذه الصفحات تسليط الضوء على ظاهرة معجمية تراثية التقى فيها مصنّفو المعاجم العربية المختصة مع بعض مظاهر تصنيف المعاجم المختصة المعاصرة، وكذلك سيبين جوانب القصور التي اعترت المعاجم المختصة التراثية، فسيُبرز البحث نقاط التلاقي والاختلاف بين المعاجم موضوع البحث، وبين مبادئ تصنيف المعاجم المختصة المعاصرة، وليست الغاية من هذه الإطالة التغيي بماضٍ تليد، وإنما هي محاولةٌ للوقوف على نواحٍ علمية ظهرت في تصنيف المعاجم العربية التي تُعدُّ سلسلة ضمن سلاسل الإنتاج البشري للمعرفة، فإبراز مثل هذا الإنجاز العربي يحدد خطوط التلاقي في إنجاز المعرفة الإنسانية بين جميع الأمم، لا سيما أننا في عصر اختُصرت واختزلت فيه المسافات فؤسم بأنه عصرُ التّواصل أو عصرُ القُرى الصّغيرة، هذا من ناحية الإنتاج الإنساني، أمّا من ناحية الحاجة العربية فإنّ مثل هذه الإطالة تُعدُّ مفيدةً من ناحيتين الأولى: نظرةً تاريخيةً لفنِّ من فنون الصناعة المعجمية وذلك بتتبع بعض مظاهر التنوع في التصنيف المعجمي العربي المختص، والثانية: أنّها تحتزل علينا طريقاً طويلاً من البحث والجهد؛ وذلك لأنّ مثل هذا الإنتاج العربي للمعاجم يعيننا على تصنيف المعجم المختص المتفق مع طبيعة لغتنا وسماتها، بحيث لا يُقطع خطُ التّواصل مع تراثها الغنيّ وهذه ميزةٌ من ميزاتِها التي يحق لها التباهي بها وهي عدم القطيعة المعرفية بين ماضيها وحاضرها.

تمهيد - أهمية المقارنة

دعا غيرُ واحدٍ من أهل العلم إلى أهمية الرجوع إلى التراث العربي وضرورة إحياء ما فيه من كنوزٍ مؤكّدين أنّه إذا أحسنّا التنقيب عنها توافرت لنا مادةٌ بديعةٌ تفيدنا في مشاريع المعجمية المعاصرة، ومن هؤلاء العلماء فيلبر (Helmut Felber) رئيس الهيئة الدولية للمصطلحية (Infoterm) الذي دعا إلى إجراء مسحٍ كاملٍ للثروة المصطلحية التي أنتجتها الحضارة العربية الإسلامية في القرنين التاسع و العاشر الميلاديين، فقال: "إنّ اللغة العربية تحتل مكاناً متميزاً في تطوير المصطلحية؛ لأنّه منذ القرنين التاسع والعاشر، وُضعت المصطلحات العربية في الفلسفة والرياضيات والطب وحقولٍ أخرى، أو تُرجمت المصطلحات اليونانية إلى العربية. لقد نقلت العربية الحضارة والعلوم اليونانية. وهذه المصطلحات المتوفرة بالإضافة إلى الرصيد الموجود من عناصر المصطلح يمكن استغلالها في وضع المصطلحيات"⁽²⁾

¹ - باحث في مجمع اللغة العربية بدمشق، وخبير لغوي في معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

² - فيلبر، "المصطلحية في عالم اليوم"، ترجمة د. محمد حلمي هليل، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت، 2000م، ص 173.

إذن فالمقارنة بين ما قدّمه أسلافنا وبين ما يُدوّن في هذا الزمن في مجال المصطلحية ليس من باب القول إن العرب قالوا كثيراً مما يقوله الغربيون اليوم، وإنما من باب الحرص على معرفة كيفية الوقوف على القواعد المشتركة في التدوين المصطلحي؛ ويمكن تلخيص الأهمية بالنقاط الآتية:

- إظهار الدور العربي في جانب آخر من جوانب التصنيف المعجمي وهو تصنيف المعاجم المختصة؛ إذ إنّ الدراسات التي توجّهت إلى التراث المعجمي العربي التراثي انصبّت على المعاجم العربية العامة، ولم تُعِر المعاجم العربية المختصة كثير اهتمام، فلم تعرف النّشاط والبحث الذي أوليت به المعاجم العامة إلا في الأزمنة المتأخرة، فعدم إبراز هذا النشاط المعجمي يؤدي كما رأى الدكتور الحمزاوي إلى "إغفال جانبٍ مهم من جوانب المعجمية العربية، وإلى عدم تكوين نظرةٍ شاملةٍ على الثّرات المعجمي العربي، وبذلك يكون الحكم على التراث المعجمي العربي بحاجةٍ إلى نظر"⁽¹⁾.

- دور التراث المعجمي المختص في تكوين رؤيةٍ عن الاتجاه المصطلحيّ العربيّ، أو على الأقل تكوين رؤيةٍ عن المنهج العربي في التعامل مع المصطلح، وخاصةً في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)؛ إذ إنّ هذا الزمن كان زمن نضج مصطلحات العلوم العربية.

وجمالية تراثنا المعجمي المختص أنّه لم ينحصر في هيئةٍ واحدةٍ من هيئات أو أشكال المعجم المختص، بل تنوّع تنوع المعرفة وتنوع العلوم فوجدت معاجم صُنّفت لاحتواء أسماء الكتب في فنون العلوم المتعددة كما في فهرست ابن النديم (385 هـ)، ومنها ما كان مخصّصاً للكلمات الأعجمية كالمعرب للجواليقي (ت 540 هـ)، ومنها ما خُصّص لمصطلحات العلوم التي توزعت على نوعين: نوعٍ احتوى مصطلحات علمٍ واحد ومن الأمثلة على هذا النوع من المعاجم: الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (332 هـ)، وكتاب الاعتماد في الأدوية المفردة للقيرواني (ت 369 هـ)، ونوعٍ احتوى مصطلحات علومٍ متعددة سواءً العلوم العربية الإسلامية أو العلوم الأعجمية -التقسيم المعتاد للعلوم في التراث العربي- وستكرّس هذه الصفحات للنوع الثاني من معاجم مصطلحات العلوم. وقد وقع اختيار الباحث على ستة معاجم تمثّل هذا النوع من المعاجم خير تمثيل، كما أنّها تصوّر مراحل حضارتنا العربية الإسلامية، وهذه المعاجم هي:

- مفاتيح العلوم للخوارزمي (385 هـ).
- التعريفات للجرجاني (816 هـ).
- مقاليد العلوم للسيوطي (808 هـ).
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (1131 هـ).
- كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت بعد 1160 هـ).
- دستور العلماء للأحمدنكري (ت بعد 1183 هـ).

(1) انظر: رشاد الحمزاوي، قضايا المعجم العربي، ص 41.

فسيبسى الباحث إلى إبراز ما امتازت به هذه المعاجم من ميزات في الصناعة المعجمية، قاربت أو وافقت في بعض الأحيان مناهج الصناعة المعجمية المتبعة في أيامنا، وسيقارن الباحث بينها في بعض قضايا التصنيف المعجمي، مبيّنًا في بعض المواضع تميز بعضها على بعض، وسينتقل بعدها إلى الوقوف على نقاط الخلاف بين المعاجم موضوع الدراسة، والمعاجم المعاصرة.

- 1- نقاط الاتفاق:

لم يفرد صانع المعجم العربي المختص، لأسس الصناعة المعجمية كتابًا أو كتيبًا يسترشد به قارئ المعجم؛ ليقف على الأسس التي كانت متبعة في تصنيف المعجم العربي المختص، وإنما على القارئ أن يستشف ذلك من خلال قراءته لمقدمات هذه المعاجم، التي برزت فيها ملامح بعض أسس التصنيف المعجمي العربي، ويبدو أنّ إهمال المعجميين التراثيين لكتابة نظريات في تصنيف المعاجم يرجع إلى أنّ مبادئ التصنيف المعجمي كانت مستقرة في أذهانهم، فحالم كحال النجار الماهر الذي يمارس المهنة ولا يفتح دليلًا يتتبع صفحاته عند كل خطوة في صنعه، إلا أنّ هذه المبادئ كانت تُرى كومضاتٍ سريعةٍ في مقدمات معاجمهم، وقد أشار الدكتور الحمزاوي إلى ذلك بقوله: "لم تكن الدراسات المعجمية القديمة - دراساتٍ نظرية عميقة ومستقلة، بل إنها تنحصر في المقدمات التي وضعها المعجميون لمتون معاجمهم، فهي تعبر عن مناهجهم النظرية أو التطبيقية، وتختلف طولاً وقصرًا، وكثيرًا ما تكون دحضًا متحيزًا لما سبقها من المعاجم ومناهجها"⁽¹⁾.

لكن مع ذلك فإن بعض الأسس في صناعة المعاجم المختصة تتفق مع ما ظهر في الأزمنة المعاصرة، وأولى هذه الملامح الاتفاق في نوع المعجم، فالمعجم المتعدد الحقول لم يختف ولم يزل استعماله في ساحة العمل المعجمي فهو مازال قائمًا وموسومًا بمصطلح يشير إليه وهو: (المعاجم المختصة المتعددة الحقول) Multi-field Specialized dictionaries أو (المعاجم المختلطة) Mixed Dictionaries.

ومما يؤسف له أنّ مثل هذه الأعمال لم تعد متوفرة تحت مُسمى المعجم فيما يُصنف من معاجم عربية، فبحسب اطلاع الباحث، وبحسب ما كُتب عن تاريخ المعاجم يرى القارئ والمتابع للعمل المعجمي أنّ دستور العلماء للأحمد نكري⁽²⁾، يُعد خاتمة المطاف في التصنيف العربي للمعاجم العربية المختصة المتعددة الحقول المحتوية للمصطلحات التراثية، وربما يرجع السبب إلى أن المؤلفين العرب عدّوا هذا النوع من التصنيف ينتمي للتصنيف الموسوعي، فاستغنوا عنه بموسوعاتٍ ظهرت في زمننا المعاصر منها الموسوعة الإسلامية (دائرة المعارف الإسلامية) التي ظهرت على طبعتين الأولى بين 1913-1938، والثانية بين 154-2005 ولم تكن العربية هي اللغة المعتمدة في هذه الموسوعة، وإنما عربّ عددٌ من أجزائها.

(1) - الدكتور رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص40.

(2) هذا لا يعني أنّ الأعمال التي تحتوي أكثر من حقل علمي لا وجود لها في أيامنا، لا سيما مع وجود مكنز لغوي عربي وهو بنك باسم، الذي وُزِع المصطلحات على مجالاتها العملية، لكنّ الذي قصده الباحث أن إكمال مسيرة هذا النوع من تصنيف معاجم لمصطلحات العلوم التراثية قد اختفت، أمّا بنك باسم فإنه مقتصرٌ على المصطلحات المعاصرة وحسب.

لكن المعجمية المختصة المعاصرة لم تُخرج مثل هذا النوع من التصنيف عن دائرة المعجمية، ولكن الذي تطوّر فيها أن التّعدد في الحقول ربما يكون ضمن مجالٍ علميٍّ واحد، فمثلاً علم الاقتصاد لم يبق حقلاً علمياً واحداً، وإنما تندرج تحته عدة حقول وكذلك علم الإلكترونيات.

فأول اتفاق بين ما ظهر في التراث وبين المعاجم المعاصرة هو استمرار صناعة مثل هذا النوع من المعاجم، وأهم ما يميزها هو إتقان تصنيف محتوياتها، فالمعاجم المختصة تحتاج إلى مهارة وحنكة في تصنيف محتوياتها، ونرى أن مصنفي المعاجم المختصة التراثية قد أبدعوا في وضع مخطط محكم لتصنيف المصطلحات وربطها بحقولها العلمية، لا سيّما الخوارزمي في مفاتيح العلوم أقدم المعاجم المصنفة في هذا الباب حيث أحكم المؤلّف كما سيبين لا حقا حصر العلوم وتعيين المصطلحات المرتبة بها، وبهذا فإن النقطة الثانية في التقارب هي مهارة التصنيف ودقته.

تصنيف العلوم في المعاجم موضوع البحث:

إنّ التصنيف لا يختص بجدد الكتب وتوزيعها تحت عناوين وحسب، بل إنّ كلّ عملٍ يمكن أن يخضع للتصنيف سواء أكان مادياً أم مجرداً، وكما قيل: "لا علم إلا بتصنيف وخاصة في العلوم التي تعتمد على المشاهدة"⁽¹⁾.

و تراثنا غنيّ بالأعمال التي امتازت بهذا الفن، منذ الفهرست وحتى كشف الظنون، وقد عرّفه أحد علماء التصنيف التراثيين بقوله: "علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها؛ ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت ذلك الأعم"⁽²⁾.

وعرّف في زمننا المعاصر بأنه: "تقسيم الأشياء أو المعاني وترتيبها في نظامٍ خاص، وعلى أساسٍ معين، بحيث تبدو الصلة واضحةً بين بعضها البعض، مثل تصنيف الكائنات، وتصنيف العلوم"⁽³⁾، وبذلك لا يخرج هذا النوع من المعاجم عن فن التصنيف، إذ إنّها قسمت العلوم ثم وضعتها في ترتيب خاص مع مصطلحاتها.

ومما لا ريب فيه أن الحقول العلمية في المعجم المختص المعاصر لم تعد محدودة بالعدد نفسه الذي ذكر في المعاجم العربية المختصة، بل إن العدد قد يزيد إلى 30 ألف حقل علمي⁽⁴⁾، ولا يقف الاختلاف في الحقول العلمية، بل إن ما تحتويه المعاجم المعاصرة في زمننا من مصطلحات يفوق المعاجم القديمة جداً، حتى إنّ الدول صار عندها ما يُطلق عليه في زمننا مصطلح بنوك المصطلحات، فقد احتوى بنك المصطلحات لدول الاتحاد الأوربي خمسة ملايين مصطلحاً مرفوقاً بتعريفها وبسياقات ورودها .

(1) د. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، المجمع الجزائري للغة العربية، ط1، 2010، ص 113.

(2) طاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1998، ص 332.

(3) د. أحمد طاهر حسنين، نظرية الاكتمال اللغوي، القاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1987، ص 206.

(4) See: manual to specialized dictionary p /58 .

وكما يقول الشهابي: "وإذا قايستنا بين بعض العلوم القديمة وبعض العلوم الحديثة نجد البون شاسعًا. فقد عرف القدماء مثلاً شيئاً من موضوعات علم الطبيعة (الفيزياء) كبعض بحوث الصوت والضوء والسائلات، ولكنهم جهلوا بعض دساتيرها الأساسية، كما جهلوا بحث الكهرباء برمته... وإذا انتقلنا إلى الكيمياء نجد أنها قُلبت رأساً على عقب، ويكاد هذا العلم يكون اليوم غير الكيمياء القديمة تمامًا... أما الطب فمهما يكن لليونان وللعرب من فضلٍ عليه، ومن جهدٍ مشكور فهو لا يُقاس بطب هذا الزمن... وقد تبدلت العلوم الزراعيّة عمّا كانت عليه في القديم تبديلاً كلياً، ولا سيما بعد أن كُشف النقاب عن كيفية اغتذاء النبات بالأملاح المعدنية... وتحليل الأسمدة... إلخ" (1).

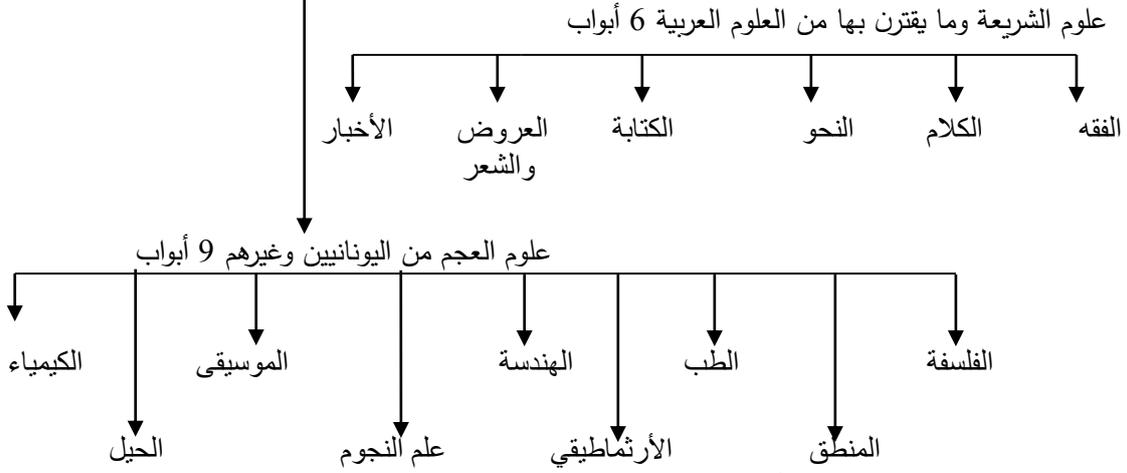
وهذا شيء طبيعي يتماشى مع نمو الإنسان ونمو معارفه واتساع المجالات العلمية، فهذا لا يُعد عيباً في المعاجم وإنما هو منتمٍ إلى سنة التطور التي لا تقف عجلتها على مر الزمن، وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد كامل حسين بقوله: "وكلُّ علمٍ جديدٍ يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكلُّ تصوّرٍ جديدٍ يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة، ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمة النمو، وأنها دقيقة منظمة، قابلة للامتداد البعيد المدى، لذلك كان من الضروري، أن تكون للعلوم هذه المصطلحات نفسها، فيجب أن تكون دقيقة، وأن تكون منظمة، وأن تكون قابلة للنمو" (2).

بل إن المعاجم نفسها سنرى من خلال توزيع العلوم فيها أن بعضها تميز عن بعضها الآخر في ذكر علوم لم تُعالج في معاجم متقدمة، وهذا يرجع إلى المراحل التاريخية المتباعدة لظهور المعاجم. ولم يكن كلُّ معجمٍ من المعاجم قد احتوى مقدمة يبين فيها صاحبه طريقته في تصنيف العلوم، فمنهم من ذكر طريقته ومنهم من ترك للقارئ مهمة معرفة العلوم التي عرض مصطلحاتها اعتماداً على ما ذكره من علوم في أثناء تعريفه لها.

فنقطة التلاقي تتجلى في الهيكل العام للتصنيف وهي تقوم على أن تجعل الأشياء تنطلق من العام إلى الأصغر فالأصغر بحيث يأخذ الأصغر معناه من انتمائه إلى الدائرة الأكبر التي تحتويه وهكذا تكون العلاقة تسلسلية تحكم علاقة العناصر ببعضها والعناصر هنا هي المصطلحات، ودوائرها هي العلوم المنتمية إليها هذه المصطلحات. ففي مفاتيح العلوم تميز الخوارزمي بمقدمةٍ محكمةٍ حصر فيها العلوم بمقالتين، وساعده هذا الحصر على السير في خطِّ متوازٍ في ذكر المصطلحات لكلِّ حقْلٍ علمي، وقد احتوى معجمه الحقول العلمية الآتية:

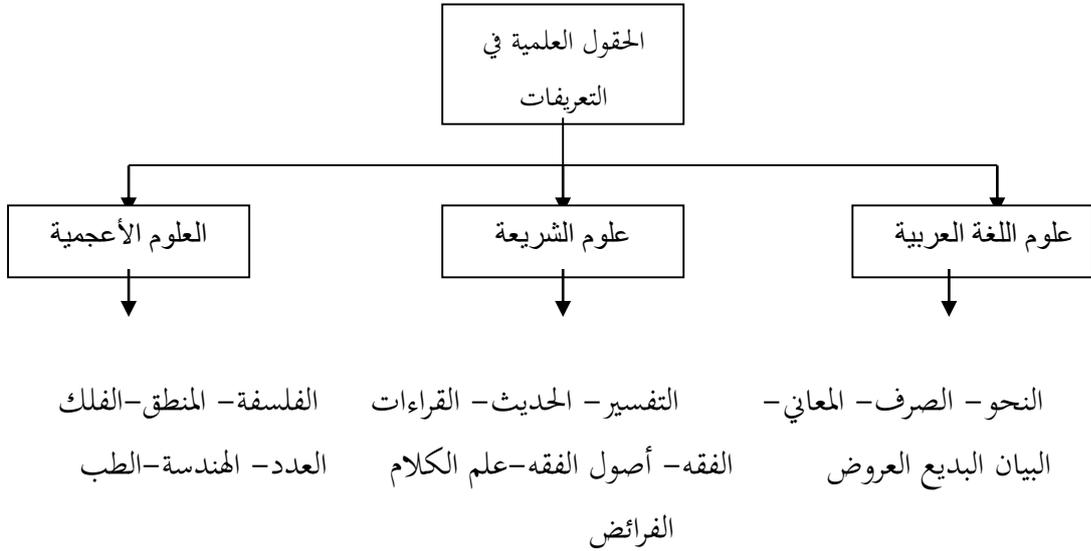
(1) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 30-31.

(2) د. محمد كامل حسين، "القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية" مجلة مجمع اللغة العربية، مجمع القاهرة، ج 11، ص 137.



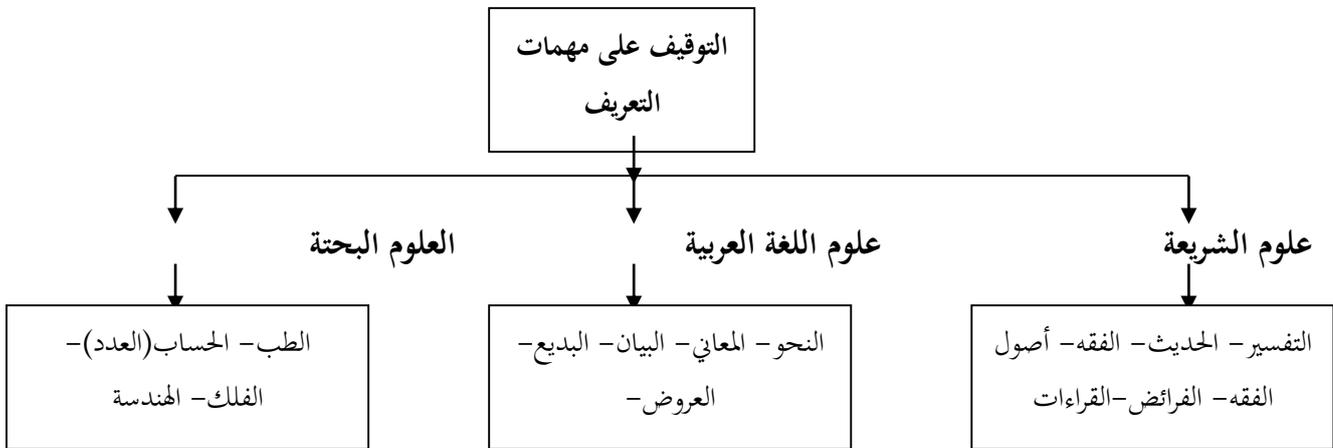
يلاحظ على تصنيف الخوارزمي أنه جمع علوم الشريعة تحت فنٍّ واحد سمّاه الفقه، الذي ذكر فيه التفسير و الحديث والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام مع أنّ هذه الحقول الفرعية هي حقول علمية مستقلة، كما أنّه لم يذكر مصطلحات ترتبط بعلم القراءات مع أنّ هذا العلم ظهر في معجم لم يكن مكرّساً للمصطلحات، وإنما للموضوعات العامة فقد عرض القاسم بن سلام ت 224هـ علم القراءات في الغريب المصنّف.

أما الجرجاني فإنه لم يفرّد حيناً في معجمه لعرض العلوم التي سيتناولها في معجمه، ولم يكن يُرجع كلّ مصطلح إلى الحقل العلمي الذي ينتمي إليه. ولذلك فقد اعتمد الباحث في تعداد الحقول العلمية التي وردت فيه على ما نص الجرجاني عليه في أثناء تعريفاته للمصطلحات، فوقف الباحث على الحقول العلمية الآتية:



يلاحظ تطوّر في تصنيف العلوم قد ظهر عند الجرجاني الذي اختلف عن تصنيف الخوارزمي في جعل بعض العلوم التي كانت منضوية تحت حقل علمي واحد علومًا مستقلة، فالفقه لم يعد حاوياً للحديث وأصول الفقه، بل صار كلّ منهما علمين منفصلين عند الجرجاني، وكذلك علوم اللغة العربية التي لم يسمّها الخوارزمي بالاسم الذي ظهر عند الجرجاني مثل المعاني والبيان والبديع، ولكنّ علومها اختفت في معجم الجرجاني مثل: الحيل (الفيزياء) و

الكيمياء والموسيقا ، ويضاف إلى ذلك أنّ علوماً ذُكرت وعرِّفت لكنَّ عدد مصطلحاتها قليلٌ جدًّا مثل علم الطب الذي عرفه بقوله: "إنه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض"⁽¹⁾ وقد ورد علم الطب في أثناء تعريفه لمصطلح الموضوع، لكنَّ الغريب أنّ مدخل الطب لم يكن مخصصًا لعلم الطب، وإنما جعله للطب بالمفهوم الصوفي فقد ذكر تحتته الطب الروحاني وهو: "العلم بكاملات القلوب وآفات وأراضها وأدوائها وبكيفية حفظ صحتها واعتدالها"⁽²⁾، والطبيب الروحاني وهو: "الشيخ العارف بذلك الطب القادر على الإرشاد والتكميل"⁽³⁾، وعدد مصطلحات الطب بالمفهوم الذي ورد تحت مصطلح الموضوع قليلةٌ جدًّا بالقياس إلى علم التصوف، وكما كان سيكون نافعًا لو فعل الجرجاني فعل الخوارزمي في البدء بمقدمة تصنيفية يحصر فيها العلوم التي سجمع مصطلحاتها بين طيات معجمه، فمثل هذه العملية لو كانت محققةً في معجم الجرجاني، لتوفر لنا مادة جاهزةٌ مؤرخةٌ لتطور العلوم في الحضارة الإسلامية. وعدم ذكر الحقول العلمية المصنفة، وجد أيضًا عند المناوي الذي لم يَنصَّ على عدد العلوم في التوقيف، وكذلك لم يقسِّم العلوم التقسيم الذي ورد عند الخوارزمي أي العلوم العربية والعلوم الأعجمية، وقد تشابهت الحقول العلمية التي وردت في التوقيف مع الحقول التي وردت في التعريفات، وهذا شيءٌ طبيعي؛ لأن المناوي كان معتمدًا في كثيرٍ من مصطلحاته على التعريفات، ومن تتبع ما ذكره المناوي من علوم في أثناء تعريفاته، فإن العلوم التي ذكر مصطلحاتها هي:



يظهر من المخطط السابق أن المناوي سار على طريقة الجرجاني في عدم ذكره لمصطلحات علم الخيل (الفيزياء) وعلم الموسيقى، كما أن علوماً ظهرت بدلالاتٍ مغايرة لدلالاتها عند أهل الحقل العلمي المختصين به من

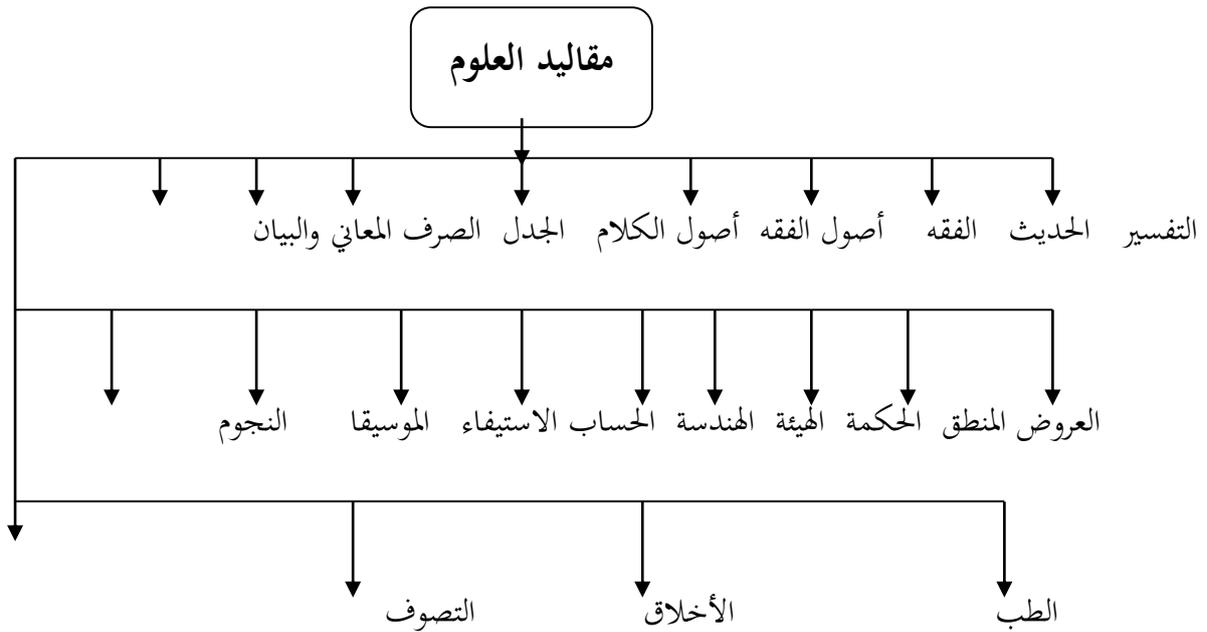
(1) الجرجاني، التعريفات، ص 292.

(2) السابق، ص 182.

(3) السابق، ص 182.

ذلك علم الكيمياء، الذي لم يذكر دلالاته عند الكيميائيين وإنما اكتفى بإيراد معانيه عند الصوفية الذين قسموه إلى كيمياء السعادة، وكيمياء العوام، وكيمياء الخواص، وقد عرف المناوي كلا منها بقوله: "كيمياء السعادة: تهذيب النفس بتجنب الرذائل وتزكيته عنها واكتساب الفضائل وتحليتها بها. كيمياء العوام: استبدال المتاع الأخروي الباقي بالحطام الدنيوي الفاني كيمياء الخواص: تخلص القلب من الكون"⁽¹⁾

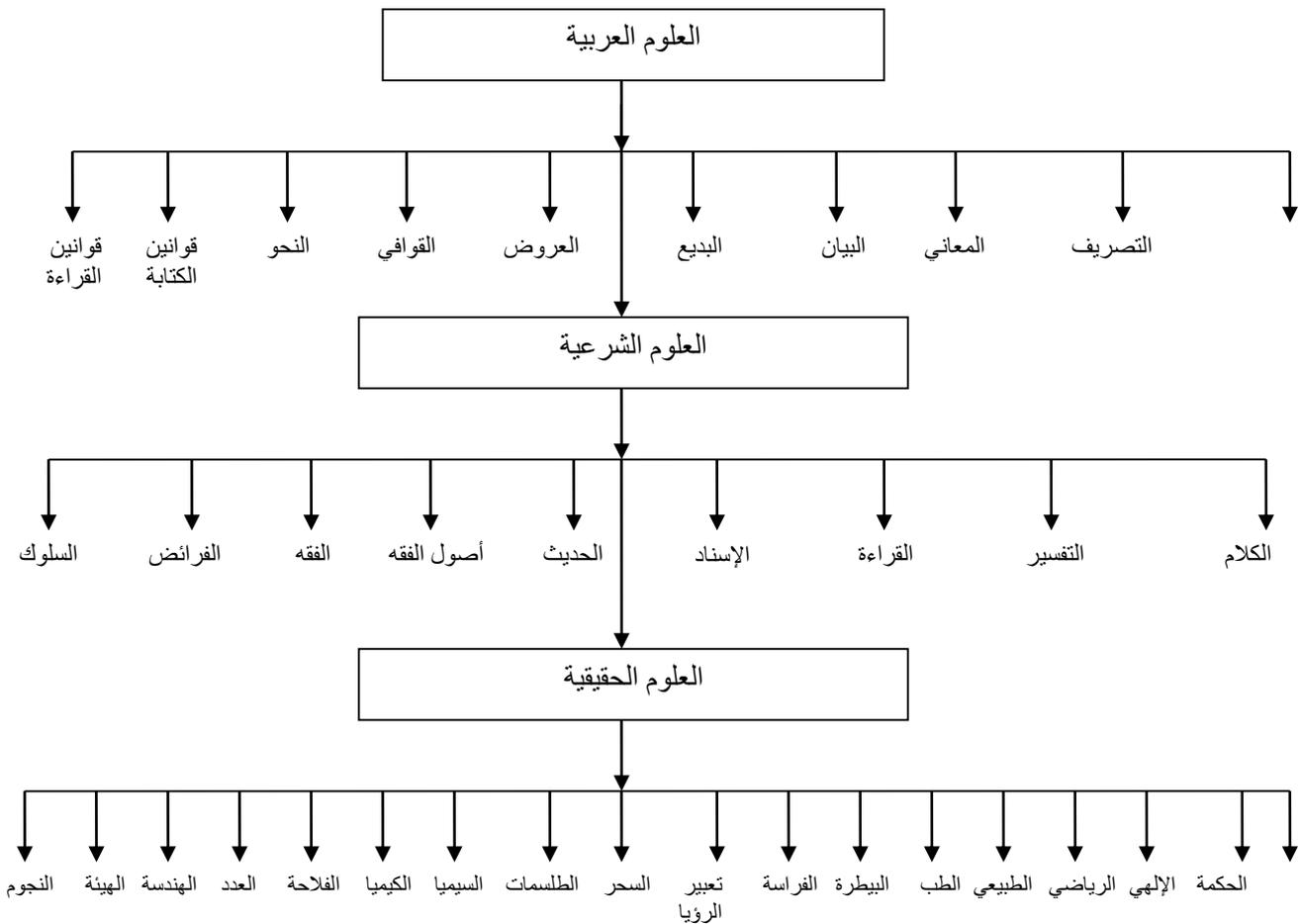
إنَّ غياب ذكر العلوم في المعجمين السابقين، لم يكن متبعاً في مقاليد العلوم؛ إذ إن أبوابه كانت عناوين للعلوم التي احتواها هذا المعجم، وسيعرض الباحث لهذه العلوم كما وُزعت في مقاليد العلوم في المخطط الآتي



وكان التطور في تصنيف العلوم قد تحقَّق إلى درجةٍ عاليةٍ عند التهانوي فامتاز معجمه عن باقي المعاجم بمقدمةٍ عرّف فيها بالعلوم التي سيضمها معجمه وعدّها وعرّف بكلِّ علمٍ⁽²⁾ وهو بذلك يُعدُّ من أدقِّ المعاجم في التصنيف بعد معجم الخوارزمي، فقد سار على طريقته في تقسيم العلوم في المقدمة وزاد عليه بتعريف كلِّ علمٍ إلا أنه خالفه في عدد العلوم وأسمائها، ويعرض المخطط الآتي العلوم التي احتواها معجم التهانوي:

(1) المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، ص 613.

(2) يُنظر: التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ج 1/ ص



أما دستور العلماء فمع أنه يقارب التهانوي في المرحلة الزمنية، إلا أنه لم يسر على طريقته في إحكام تصنيف العلوم مع ان العلوم التي وردن عنده هي نفسها التي وردت عند التهانوي، وقد خرج في التصنيف عن إحكام ذكر المصطلحات، حيث إن معجمه لم يخل من المعلومات المتعلقة بالسير الذاتية وهي أقرب إلى اللغة العامة منها إلى اللغة المختصة التي تصبغ هذا النوع من المعاجم.

والذي يثير الانتباه في حركة تصنيف المعاجم التراثية المختصة أن المعجم الذي يُعد أول المعاجم المصنَّفة من حيث تاريخ ظهوره ضمن هذا النوع من المعاجم أي مفاتيح العلوم، كان موافقاً في تصنيفه لكثير مما تدعو إليه المعجمية المعاصرة، فالحقول العلمية وردت في المقدمة ومصطلحاتها كانت متوازنة حيث إنه لم يكن يكثر من مصطلحات علم على حساب علمٍ آخر، وهذا لم يتحقق في المعاجم اللاحقة، لا سيما التعريفات والتوقيف على مهمات التعريف، وإن كان مقاليد العلوم و كشاف اصطلاحات الفنون قد تميزا عنهما بذكر العلوم إلا أنهما لم يصلا في دقة التصنيف إلى الطريفة التي كانت متبعة في مفاتيح العلوم.

إن العلوم التي صُنِّفت في المعاجم كما ذكر الباحث طراً عليها تطورٌ كبير وكثير منها لم يعد يطلق عليه الاسم نفسه الذي كان يطلق عليه في التراث، وليست المشكلة في تصنيف العلم في تلك المعاجم وحسب بل إن الخلط

كان واضحاً بين مصطلحات العلوم وإيراد نصوص لا علاقة لها بالعلوم التي ذكرت، لكن ما يعيننا هنا هو أن مصطلح العلم لم يكن محدد المفهوم بالنسبة للمعجميين الذين صنفوا المعاجم وهذا لا يتساوى فيه جميع المعاجم وإنما في بعض المعجمات مثل معجم كشاف اصطلاحات الفنون الذي عرف العلم بقوله: " فإذا كان العلم ما قاله التهانوي فكيف يعد الرَّمَل من العلوم، وكذلك وجد خلط في طريقة التصنيف في بعض المعاجم كما في مقاليد العلوم الذي فَرَّق بين علم الهيئة وعلم النجوم، مع أن من سبقه ومن أتى بعده جمع بينهما. ما سبق كان حديثاً عن هيكلية الصناعة المعجمية أو مخطط المعجم الخارجي، أما النقاط الأخرى فسيعرضها الباحث ضمن الأسس المعجمية المعروفة في تصنيف المعاجم، فالأسس التي يقوم عليها تأليف المعاجم بإطارها العام والمختص تتجلي في ركنين أساسيين هما الجمع الذي يتمثل بالمصادر والمستويات اللغوية، وأمّا الوضع فيمثله الترتيب والتعريف⁽¹⁾ ولا يمكن للمعجمي أن يحدّد مصادر معجمه وطبيعة ومستوى مواده، إلا بعد أن تعين الإنسان الموجّه إليه هذا المعجم؛ ولذلك فإنّ عمليتي الجمع والوضع تسبقهما مسألة تكون بمثابة علة وجود المعجم ألا وهي المستعمل.

مُسْتَعْمَلُ الْمَعْجَمِ:

إنّ أوّل خطوة صار يتبعها المعجميون المعاصرون في صناعة المعجمات هي تعيين مستعمل المعجم، وبناء على هذا التعيين يُحدّد المعجمي ما يحتاجه من مصادر وطرق ترتيب مواده ووسائل تعريفها، وقد شبّهوا عمل المعجميّ بعمل المهندس المعماري، الذي عليه معرفة الغرض من البناء حتى يعرف مستلزماته؛ لأنّ المستشفى يحتاج موادّ تختلف عن المواد التي سُسْتُعمل في بناء جامعة أو مدرسة، فكذلك على المعجميّ أن يعرف وظيفة هذا المعجم، فهل سيخصّصه للأطفال أم للبالغين، للعلماء أم لعامة الناس... إلخ.⁽²⁾

ولا يمكن لأيّ باحثٍ في المعجمية العربية أن يدّعي أنّ هذه المسألة قد تحقّق لها النُضج والكمال في معاجمنا العربية، لكن لا يُعقل أنّ المعجميين كانوا يتحدثون عن الذي سيُفيد من معاجمهم، وهذا ما سنراه بمقدّمات معاجمنا موضوع البحث ففي مفاتيح العلوم يقول الخوارزمي: "وأحوج الناس إلى معرفة هذه الاصطلاحات، الأديب اللطيف الذي يحقق أن علم اللغة آلة لدرك الفضيلة لا ينتفع به بذاته ما لم يجعل سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغني عن علمها طبقات الكتاب لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب، وقد جمعت في هذا الكتاب أكثر ما يُحتاج إليه من هذا النوع"⁽³⁾، والمقصود بالأديب اللطيف في قول الخوارزمي الكتاب لا الأديب الذين يصنفون في علم الأدب، مع العلم أنّ معظم الكتاب كانوا على دراية في الأدب إن لم يكونوا أئمة فيه.

(1) يُنظر: د. إبراهيم بن مراد، "أسس المعجم المختص اللسانية"، ص 202.

(2) See: Sidney I. Landau, Dictionaries The art and craft of Lexicography, p.226.

(3) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 4.

وفي التعريفات، يبيّن الجرجاني أن مصنفه موجّه لكل طالب وكل راغب فهو معجم علمي موجه لعامة الناس من الراغبين في تحصيل معرفة بالعلوم المدوّنة في زمنه كما ظهر في قوله: "فهذه تعريفاتٌ جمعُها واصطلاحاتٌ أخذتها من كتب القوم وربّتها على حروف الهجاء من الألفِ والباء، إلى الياء تسهيلاً لتناولها للطالبين وتيسيراً لتعاطيها للراغبين"⁽¹⁾. يبدو أن عبارة الجرجاني المبهمة (لتناولها للطالبين، وتيسيراً للراغبين)، تعني أنّ مستعمل معجمه لا يختص بمجالٍ معينٍ من العلوم، بل هو عامٌّ لكلِّ راغبٍ في المعرفة.

وفي مقاليد العلوم المنسوب للسيوطي يرى القارئ أنّ مصبّف هذا المعجم أراد منه أن يكون مرشداً لطالب العلم الذي تحقّقت له المُكنة في أحد العلوم التي كات في زمنه، وهذا المتعلم لم يقف على مصطلحات باقي العلوم التي ربما تعرض له مسألة توجهه إلى أن يكون مطلعاً على هذه المصطلحات التي لم يتقنها في سنّي الطلب، فبيّن المصنف أهمية هذه المصطلحات لطالب العلم، وأنّها لا بدّ منها لكلِّ من حفظ علم اللغة، وتحقّقت عنده الهمة والرغبة في تحصيل فنٍّ من الفنون العلمية الأخرى، فتكون هذه المصطلحات تعريفاً بهذه الفنون تعينه على اختيار ما يتفق ورغبته، وتسهّل له تحصيل الفن الذي يرغب في الغوص فيه، فيقول مدللاً على ما سبق: "فإنّ معرفة المواضع والمصطلحات من أوائل الصناعات وأهمّ المهمات، والطالب الأديب، الرّاعب الفطن اللبيب، متى فرغ عن حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته واستظهرها، لا بدّ وأن يكون بمصطلحات أهل كلّ فنٍّ خبيراً، وبمواضع كلّ طبقةٍ من العلماء بصيراً؛ ليحيط به إحاطةً أوليّةً تكون له عوناً على التحصيل، ويطلّع على مقاصدهم إجمالاً قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحسان مسائلها، وأحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها، سهّل عليه ما يريد، وحصل به إتقانه وتسديده"⁽²⁾.

ويبيّن التهانوي أن غرضه من تصنيف هذا المعجم هو أن يكون مرجع الطالب في تحصيل علومه، وان يغنيه من الرجوع إلى أساتذة كل حقلٍ من الحقول العلمية وقد عرض لذلك بقوله: "وقد كان يخلج في صدري أوان التحصيل أن أوّلّف كتاباً وافيّاً لاصطلاحات جميع العلوم، كافياً للمتعلّم من الرّجوع إلى الأساتذة العالمين بها؛ كي لا يبقى حينئذٍ للمتعلّم بعد تحصيل العلوم العربيّة حاجةٌ إليهم، إلّا من حيث السند عنهم تبرّكاً و تطوّعاً"⁽³⁾.

وفي دستور العلماء يذكر الأحمّد نكري في مقدمته السجعية أنّ هذا المعجم موجّه إلى العلماء وطلّاب العلم على السواء؛ لتسهيل ما غمض من مصطلحاتٍ علميّةٍ فيقول: "وتوضيحاتٍ مقدماتٍ منتشرةٍ مشكلة على المعلمين، وتلويحاتٍ مسائلٍ مبهمةٍ متعسرةٍ على المتعلمين، بعبارات واضحة ليتيسر الوصول بها إلى المرام. وتعبيرات لائحة لئلا يتعسر على كل طالب إدراك ما رام"

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 19.

(2) السيوطي، مقاليد العلوم، ص 29.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1/ ص 1.

فمعظم البمعجميين المعنيين بالدراسة جعلوا طالب العلم هو المقصود بتصنيف هذا المعجم، إلا أننا رأينا أنّ الخورازمي أكثر تحديداً وذلك في جعله معجمه موجّهاً إلى الكتاب في زمنه الذين عليهم أن يتمتعوا بثقافة كبيرة لقيامهم بمهام الدولة، وخدمة الأمراء، وهذا يعني أنه جعل لغة المعجم والمعلومات التي وردت فيه تتلاءم وتناسب الكاتب الذي ستولى مهمةً حكومية.

بعد تحديد المستعمل يتوجه المعجمي في زمننا إلى تحديد المدوّنّة اللغوية التي تفيده في جمع موادّه، وبدايةً لا بد من القول إن صورة المدوّنّة المعاصرة لم تكن متحققة في تراثنا، وإنما كانت عبارة عن نصوص متناثرة سعى المعجميون إلى جمعها وضمّها لتكون سلسلة متكاملة.

الجمع

يُعَدُّ الجمع أوّل الأسس في صناعة المعجم، وتحتاج هذه القضية إلى سعة اطلاعٍ من قِبَل المعجمي، وعمقٍ في التفكير، يستوعب فيه هيكل المعجم، من حيث مستعمله، وحجمه، وطبيعة مادته؛ لأنّ المعجم عبارة عن قدرة صانعٍ ماهرٍ في الربط بين معلوماتٍ متناثرةٍ في مراجعٍ عديدة، ثم ضمّها جميعاً بشكل متسلسلٍ يناسب الغاية من تصنيف المعجم، ويتفق مع الذين سبّوّه إليهم. وأولى الخطوات في تحقيق ذلك تحديد المدوّنّة التي تحقّق له بغيته المنشودة؛ ولذلك عرّف الدكتور ابن مراد الجمع بأنّه: "تكوين المدوّنّة التي يشتمل عليها المعجم، وتفرع عنه مسألتان توجّهان عمل جامع المدوّنّة أوّلاهما: مسألة المصادر، وثانيتها المستويات اللغوية"⁽¹⁾.

1- المصادر

صحيح أن المعاجم العربية لم تنص في معظمها على المصادر التي استقت منها مادتها إلا أنّها قد جمعت موادها من بطون كثير من المراجع التي كانت سائدة في زمنهم وقد تحققت قضية مهمة في جمع المواد وهي التوثيق أي ذكر المصطلح وإرجاعه إلى المرجع الذي أخذ منه، وهذا لم يكن متحققاً في القرون الأولى وإنما وُجد في القرن الثاني عشر للهجرة والمعجمان اللذان تحققت فيهما هذه النقطة هما كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي و دستور العلماء للأحمد نكري، فالأول منهما كان يرفق كل مصطلح بالمرجع الذي أخذ منه، ومن الأمثلة على ذلك: تعريف التهانوي للأبد بقوله: "وفي تعريفات السيد الجرجاني الأبد مدّة لا يُتوهّم انتهاؤها بالفكر والتأمل البتة"⁽²⁾. وفي دستور العلماء يقول الأحمد نكري: "الزنادقة: في مفاتيح العلوم هم المانوية وكان المزدكّيّة يُسمّون بذلك. ومزدك هو الذي ظهر في أيام قبّاد وزعم أنّ الأموال والنساء مُشتركة وأظهر كتاباً سمّاه (زند) وهو كتاب المجوس

(1) د. إبراهيم بن مراد، "أسس المعجم العلمي المختص في الشذور الذهبية"، ص 24-25.

(2) السابق، ج 1/85. هذا التعريف هو أحد التعريفات التي ذكرها الجرجاني؛ إذ إنه ذكر للأبد تعريفين آخرين قال: "الأبد هو استمرار الوجود في أزمنة مقدّرة غير متناهية في جانب المستقبل... وهو الشيء الذي لا نهاية له" الجرجاني، التعريفات، ص 21. وهناك مصطلحات أخرى ذكر فيها التهانوي معجم التعريفات مثل: "الأجسام" ج 1/ص 102، "اختصاص الناعت" ج 1/ص 116، "الشريعة" ج 1/ص 1028.

الذي جاء به زرادشت الذي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَبِيٌّ فُنُسِبَ أَصْحَابُ مَزْدَكِ إِلَى زَنْدٍ وَعُزِّبَتْ فَقِيلَ زَنْدِيقٌ وَجَمَعَهُ الزَّنَادِقَةُ"⁽¹⁾.

فهذان المعجمان امتازا بتطور قي توثق المصطلخ وذلك بإتباعهم إياه بمعلوماتٍ تحدد مصدر وروده، والعالم الذي تبناه، وهذا يتفق مع قاعدة توثيقسة معاصرة تنص على أهمية ذكر معلوماتٍ تتعلق بالمصطلخ منها مصدر التعريف.

بعد هذه الإطلالة السريعة يمكن أن نقول إن المعاجم لم تكن خلواً من إرهاسات تحديد كيفية صناعة المعجم، ويمكن أن يفهم من بعض سطور المقدمات إشارة المعجمي إلى أحد مسائل الجمع.

2- المستويات اللغوية:

تتسم المعاجم المختصة بسمة لغوية تختلف عن سمات اللغة المستعملة في المعاجم العامة، ووقف العلماء على الفوارق بين اللغتين، ومن هذه الفوارق:

- يكون المنطقي في الكلمة العامة من اللفظ إلى الدلالة المعجمية، أما في الكلمة المختصة فيكون من المفهوم إلى اللفظ.

2- دلالة الكلمة المختصة حقيقية بعيدة عن التخيل الذي يكون في الكلمة العامة.

3- تخضع الكلمة المختصة للتوليد المقصود القائم على أسسٍ معيارية، أما الكلمة العامة فإن توليدها عفوي ناتج عن حاجات التواصل اليومي⁽²⁾.

أما مسألة الوضع والمتمثلة في الترتيب والتعريف، فإن العرض سيكون موجزاً وختصرًا:

الترتيب:

قبل كل شيء لا بد من القول إن طرق الترتيب التي ظهرت في التصنيف المعجمي العربي كما ورد في المعاجم وأقصد الترتيب الخارجي، ما زال متبعًا في زمننا سواء في المعاجم العربية المختصة أم في المعاجم الغربية المختصة، واختفى نوع واحد من أنواع الترتيب هذا النوع هو الترتيب الألفبائي بحسب الأواخر.

لكن الالتقاء بين التراثي والمعاصر يظهر في الترتيب المعتمد على جمع المصطلحات بحسب التصور الذي يجمعها، وما يميز الإنتاج العربي التنوع في طرق الترتيب؛ إذ إن معاجمنا العربية لم تكن إمعةً في الترتيب، فكل معجمي برهن على مهاراته المعجمية فيما يختاره أو يضيفه على طرق الترتيب التي سبقت عمله، وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى القول إن معاجمنا التراثية المختصة هي أقرب إلى المعاجم العامة منها إلى المعاجم

(1) الأحمـد نكري، جامع العلوم، ص 465-466، و الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 37-38.

(2) يُنظر: د. إبراهيم بن مراد، "المعجم والمعرفة"، ص 45، ويُنظر: د. علي القاسمي، "اللغة العامة، واللغة الخاصة خصائص اللغة

العلمية"، ص 130-132.

المختصة وحجته في ذلك أن الانطلاق في هذه المعاجم من اللفظ إلى المعنى، أما التصنيف المعجمي المختص فإن الانطلاق فيه يكون من المفهوم إلى المصطلح، وبذلك ترتب المصطلحات وفق المفاهيم⁽¹⁾.
لكن هذا الحكم على كل ما دُون من تراثٍ معجمي مختص فيه نوعٌ من الجور؛ لأنَّ بعض معاجمنا تحقق فيها هذا النوع من الترتيب كما ظهر في مفاتيح العلوم، ومقاليد العلوم، اللذين جمعا مصطلحات كل علم على حدة، فالمفهوم الجامع كان الحقل العلمي، وهذا ما زال متَّبعا في يومنا، لكن مشكلته كما سنرى لاحقا أن المصطلحات ضمن الحقل لم تكن جميعها مرتبطة ببعضها مفهوميا، إلا في بعض المواضع المحدودة.
فالحكم على كل التراث المختص بخروجه عن الترتيب المفهومي فيه نظر ولا يعد حكما دقيقا وفيه تجني على تراثٍ ضخم زخر بفن الصناعة المعجمية بكلِّ أسسها.

التعريف:

ما يعيننا هنا هو مدى اتفاق هذه التعريفات مع ما تدعو إليه بحوث المعجمية المختصة، فقد وجد الباحث ميزةً تحققت في المعاجم لا سيما المتقدمة منها والمتأخرة. فقد اختلفت في طريقة التعريف. تركز المعاجم المعاصرة في في التعريفات على التعريف المصطلحي، وقد بين الدكتور جواد سماعة ان هناك شروطاً أربعة لا بد من توفرها في هذا التعريف هي

" أ- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

ب- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

ج- المصطلح ينبغي أن يُعرَّف مفهوميًا.

د- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم

لتسمية المصطلح"⁽²⁾.

فمن النقاط التي توفرت في المعاجم والتي تعد متفقة ما أسس تعريف المصطلح في المعجمية المعاصرة، المعلومات اللغوية عن المصطلح المعرف فكتيرة هي المصطلحات التي كان المعجمي يبين كيفية نطقها وكذلك نوعها الصربي وكيفية استعمالها في التركيب، وهذه النقطة نجد من يهتم بالصناعة المعجمية المختصة يؤكد أهميتها وأنها جزءٌ من التعريف.

وتحقت في المعاجم مسألة اتساع التعريف أو قصره تبعا لطريقة الترتيب التي تُتبَّع في المعاجم المختصة، فمفاتيح العلوم كانت تعريفاته قصيرة، أما التهانوي والأحمد نكري فإنهما كانا يتوسعان في تعريف مداخلهما، وهذا يتفق مع ما يدعو إليه العاملون في حقل المصطلحية؛ إذ إنهم يؤكدون ضرورة الاتساع في تعريف المداخل

(1) انظر: د. محمد حلمي هليل، "المعجم المختص: ملاحظات مصطلحية ولسانية"، المعجم العربي المختص، ص 144.

(2) د. جواد سماعة، "المعجم العلمي المختص"، ص 980/4.

المرتبة ألفبائياً وذلك لعلاج مسألة انفصال المصطلح عن دائرته أو سلسلته التصورية فيكون الاتساع في التعريف مُعيناً على ربط المصطلح بالتسلسل التصوري الذي ينتمي إليه، وهذا الاتساع لا ضرورة لوجوده في المعاجم المرتبة منظومياً أو موضوعياً وهذا ما ورد في كلام بيشت الذي قال: "يجب أن يكون التعريف في المعجم ذي الترتيب الألفبائي أطول، وقاعدته أكثر اتساعاً حتى يملأ -ولو على الأقل جزئياً- الفراغ التصوري. أمّا في المعجم التصوري فالقليل من الخصائص يكفي لتأطير الجنس والأنواع"⁽¹⁾.

المبحث الثاني: نقاط الاختلاف بين المعاجم المختصة المعاصرة والمعاجم التراثية:

أولى نقطةٍ تلتفت الانتباه بين العمل التراثي والعمل المعاصر من ناحية الصناعة المعجمية هي:

تطور آلية العمل:

فقد خطا التصنيف المعجمي المختص المعاصر خطواتٍ دقيقةً، منذ معجم أوجن فوستر الذي وضع أسس التصنيف المعجمي المعاصر، حتى إن لجنة التقييس الدولية (Standardization) جعلت لتصنيف المعجم المختص مواصفاتٍ محكمة تؤدي إلى إتقان صناعة هذا النوع من المعاجم، وتُحدد وفقها كيفية وضع الجزارة المحتوية للمصطلح والمعلومات التي لا بد من توافرها في هذه الجزارة التي تكون متممة لمعنى المصطلح المدوّن، إلى باقي الخطوات المرتبطة بتصنيف المعجم...⁽²⁾، فهذا يعني أن العمل في تصنيف المعجم لم يعد خاضعاً لاجتهاد مصنفه، ولم يعد منطلقاً من فكرة تلوح في ذهنه بل أصبحت الصناعة مهنة تُعلّم تُستقى مادتها من أسس متفق عليها بين جمعٍ من العلماء الذين يعملون في هذا المضمار، وهذا يعني أن أولى نقط الاختلاف هي مأسسة العمل المعجمي بحيث أصبحت هذه الصناعة تخضع لقواعد مؤسساتية تخضع لقواعد محكمة تقاس عليها جودة الصناعة المعجمية من عدمها وقد أشار الدكتور محمود حجازي إلى ذلك مبيناً أن "صناعة المعجم في المقام الأول من عمل مؤسسات متخصصة في كل منطقة لغوية، مثل Bertelsmann, Langenscheidt, DUDEN, PONS في ألمانيا، Larousse في فرنسا، The Word Publishing Company في الولايات المتحدة. المعجمات العامة الحديثة الصادرة عن هذه المؤسسات ليست أعمالاً فردية، وإذا كان بعضها يبرز اسم المحرر الكبير المشرف على المشروع فإن إلى جانبه عشرات أو مئات معاونين والمحررين والمستشارين والفنيين"⁽³⁾، فلم يعد العمل المعجمي مقتصرًا على فرد قد يتقن علمًا ويقل علمه في باقي المجالات، ولهذا فإن العمل المعجمي المعاصر عمل يخضع لروح الفريق الذي افتقدناه في تراثنا، "فالعرب القدام ي كان واحدهم هو من يقوم في العمل ولذلك وجدنا خلطاً في التصنيف والتعريف"⁽⁴⁾.

(1) هريبرت بيشت، وجنيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، ص 192.

(2) يُنظر: د. جواد حسني سماعة، "المعجم العلمي المختص"، ص 972 (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجاد5، 75، ج 4)

(3) د. محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة

(4) د. عبد العلي الودغيري، من قضايا المعجم العربي في الأندلس، ص 47.

الاختلاف في التعريف:

تختلف المعاجم المختصة المدروسة عن المعاجم المختصة المعاصرة في وسائل التعريف المتبعة في زمننا المعاصر، فلم تعد الكلمات وحدها الخادمة لتوضيح معنى الكلمة، وإنما اعتمد على وسائل أخرى، تسهم في زيادة توضيح المعنى وتثبيتته في ذهن الباحث عن شرح المصطلح، فالصورة صارت مساهمة كثيراً في أيامنا في تثبيت المعنى وتوضيحه، لا سيما في الكلمات المادية؛ لأنه يمكن معرفة حجمها وطولها وعرضها أي يمكن تجسيمها في رمز مرتبط بالمعنى، فالكلمات لا يمكنها دائماً أن تقوم بتوضيح دلالة الكلمة بشكل كامل، كما يقول الدكتور حلمي خليل: "الكلمات نفسها قد تكون قاصرة على أداء مثل هذا العمل (تحديد المعنى)؛ ولذلك تلجأ بعض المعاجم المعاصرة إلى استخدام الصور بجانب الشرح، أي بمعنى آخر إحضار الشيء أمام القارئ، ففي العجم الوسيط مثلاً نجده يشرح المعنى المعجمي لكلمة (الدَّرَاجَة) قوله: "مركبة من حديد ذات عجلتين تسير بتحريك القدمين أو الوقود" لكنه يشعر أن هذا التعريف أو الشرح غير كافٍ؛ لأنه قد يدل على أشياء أخرى، وبالتالي يلجأ إلى تصوير الدراجة بجانب الشرح"⁽¹⁾.

صحيح أنّ المعاجم لم تخل من بعض الأشكال أو الرموز إلا أنّ بعض رموزها تحتاج إلى توضيح؛ لأنها تزيد التعريف غموضاً كما في بعض مصطلحات ما أطلقوا عليه علم الرَّمَل فالرسم الذي يراه القارئ لا يقدم توضيحاً يسهم في تقريب التعريف بل يزيد التعريف غموضاً، أضف إلى ذلك أنّ كثيراً من المسميات المادية عُرفت ولم ترفق بأي شكل يوضحها، ولذلك يجد القارئ صعوبة هائلة في معرفة الشيء الذي ورد في المعجم، فلا يستطيع تكوين صورة ذهنية له.

فالصورة لها دورٌ مهمٌ في تقريب الشيء المعرف إلى ذهن القارئ، وتتنوع طرق التعريف بها، فأحياناً تكون الصورة مستقلة عن التفسير بالكلمات وأحياناً تكون تاليةً للتفسير بالكلمات، وهذا التعريف بوساطة الصورة لا يمكن أن يستعمل في المعاني التجريدية مثل الهوى، الفلسفة،...، وإنما تقتصر على ما له حيز محسوس في الكون، وهو لا يؤدي دوراً إذا لم يكن في ذهن القارئ تصور له فالتعريف "بالصورة أو الرسم التوضيحي يكون غير كافٍ على تحديد المدخل، إذا لم يكن للباحث خبرة سابقة عن مدلول الرسم أو الصورة"⁽²⁾، وقد نقل الدكتور علي القاسمي عن فليمنك Fleming تعريف الشاهد بالصورة فبيّن أنّه: "تشكيلات الخط، والنقطة، والمساحة، أو أي تشكيل لهذه العناصر الثلاثة يمثل الحوادث، أو الدّوات (أشخاصاً وأماكن وأشياء)، سواءً أكانت منظورة أم مفهومة"⁽³⁾.

(1) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 80.

(2) د. الجليلي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، ص 25.

(3) د. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 150.

كما أنّ التعريف في المعاجم التراثية كان يعاني من خلط في المعلومات وهذا تجلّى في المعاجم المتأخرة حيث إن التهانوي والأحمد نكري كانا يضعان تحت المصطلح تعريفات لا علاقة لها بوظيفة التعريف مثل ذكرهم لآراء الفقهاء والفلاسفة والنحاة. وسبب الخلط في الشرح يرجع كما يرى الدكتور الودغيري إلى فالعرب القدامي كان واحدهم هو من يقوم في العمل ولذلك وجدنا خلطاً في التصنيف والتعريف⁽¹⁾.

أما المعاجم المعاصرة فمسألة التعريف كما بُيّن آنفاً تتلاءم مع المستعمل، فالمعجم المختص متعدد الحقول المعاصر تراه يقدم معلومةً مقتضبة تناسب كل من يريد أن يعرف شيئاً عن كلّ شيء، فلا غوص وراء مسائل دقيقة، ولا اختصار مخل وسأمثل لذلك بمعجم مصطلحات التقنيات والكهربائية الذي وضع خطته أوجن فستر حيث نرى أن هذا المعجم الذي واصل تعديله وتطويره فريق من العلماء وخصص له موقع في النت فالمتصفح لمصطلحاته يرى أن التعريف في الغالب لا يتعدى السطرين المرّكزين المرتبطين بالحقول العلمي ومن الأمثلة على ذلك:

ويضاف إلى كلّ ما سبق أن المعجم اليوم لم يعد يقتصر على المعجم الورقي، بل إن المعجم المختص بمصطلحات العلوم صرت تراه في بنوك هائلة وفرقها مواقع على الشبكة، وأهم ميزات هذه البنوك كما بينها الدكتور علي القاسمي أنها ترفق المصطلحات بمعلومات ذات فائدة كبيرة للمتّرجمين من هذه المعلومات التي أتى الدكتور القاسمي على ذكرها:

" - مرتبة الصلاحية: حيث يُلحق بكل مصطلح رمزٌ يبيّن درجة الاعتماد عليه فيبين فيما إذا كان المصطلح موثوقاً به جداً أو موثوقاً به إلى حدّ ما....

- تاريخ الوضع : يُذكر بعد كلّ مصطلح تاريخ ظهوره أو وضعه أو تحديته أو حتى التخلي عنه...

- اسمُ الواضع: يُضاف إلى المصطلح اسم المؤسسة أو الشخص الذي وضعه أو ولّده...."⁽²⁾

اكتفيت بذكر هذه الميزات الثلاث لطريقة وضع المصطلحات في البنوك المصطلحية لأدليل على أن معاجمنا التراثية ما تحتاجه هو إعادة ترتيب لمحتوياتها وفق هذه الطريقة البديعة التي توصل المستعمل إلى فوائد جمة لا تقتصر على الترجمة وحسب بل إنها تقفه على تاريخ تطور المصطلحات وعلاقة المصطلح بالزمن الذي ظهر فيه وبفكر مخترعه إن كان المصطلح منتمياً لحقل العلوم الإنسانية فيمكن إذا تحقق حلم ظهور بنوك مصطلحية للمصطلحات التراثية أن تؤسس استناداً إلى محتويات هذه البنوك دراسات في مجالات عدة إنسانية وعلمية بحتة تفيد الحضارة الإنسانية، ومما يؤسف له أن بعض ميزات البنك المصطلحي قد ظهرت إرهاباً في بعض المصنفات العربية، فطاش كبرى زاده في مصنفه المشهور (مصباح السعادة ومفتاح السيادة)، نراه قد جعل دوحات كتابه محتويةً على تأثيل لبعض العلوم ولبعض مصطلحاتها، وهو ما وجدناه في كشف الظنون لحاجي خليفة فأرضية تأسيس بنك مصطلحي

(1) د. عبد العلي الودغيري، من قضايا المعجم العربي، ص 47.

(2) د. علي القاسمي، المعاجم العربية المختصة ومساهمتها في الترجمة ونقل التكنولوجيا، ص 48، اللسان العربي

تراثي ليست بالغايبه عنا، إذ إن علم المصطلح المعاصر يؤكد أهمية التوثيق لمصادر المصطلحات "فهو يقدم خدمات لا يستغني عنها العاملون في حقل المصطلحات من باحثين ومعجميين، فهو يزودهم بالمعلومات البيولوجرافية عن مصادر المصطلحات... مثل عنوان المصدر، واسم مؤلفه، واسم الناشر ومكان النشر..."⁽¹⁾ وما يتطلبه تجميع ما تناثر من التراث هو جهد فرقي علمية تجتمع على تحقيق هذه الغاية، مدعمة بإشراف من المؤسسات والأكاديميات العربية وعلى رأسها مجامع اللغة العربية.

الخلاصة

بعد هذه الإطالة التي تحتاج إلى تفصيل أكثر، يمكننا أن نقول: إن نتاج معجمينا في التراث العربي الإسلامي، لم تكن جهودهم محصورة في ميدان معجمي واحد، بل إنهم دخلت جميع ميادين المعجمية العامة والمختصة بفنونها المختلفة، وكان من المثير أن نراهم قد برعوا في تصنيف معاجم احتوت اللغة المختصة التي يتخاطب فيها أهل الفنون العلمية، فظهر فيها إرهاصات تتلاقى مع أسس المعجمية المختصة المعاصرة، وكما هو معلوم فإن المعجمية بأنوعها المتعددة لا تفرق كثيراً في أسسها العامة فهي كلها تلتقي في دائرة عامة تشملها جميعاً، فالإطار الشكلي أو الصنعي يجمع فنون المعجمية كافةً ومن هنا وجدنا المعجمية المعاصرة التي صنفت لاحتواء مصطلحات العلوم، لم تخالف الإطار الصنعي العام للمعاجم العامة، وهذا ما وجدناه في تراثنا العربي كما بينت السطور السابقة، ولكن لا يمكن لمن يؤيد النهوض أن يكتفي بما وصل إليه، وإنما عليه أن يصل الماضي بالجديد فيعيد نسج الماضي بالخيوط نفسها، لكن مع اختلاف الشكل الذي يلائم العصر ويتفق مع المرحلة المتطورة التي وصلت إليها صناعة المعاجم، ولهذا فإن المعاجم العربية لم تحقق كل ما وصلت إليه المعجمية المختصة المعاصرة، وهذا يوافق منطق سنة التطور وسنة تنوع الحضارات، فلا معنى للحياة وللوجود إن استقر العلم عند نقطة ولم يتجاوزها، ولهذا فإنه لا بد من تحديد ما جدّ كي نتابع المسيرة ونطورها، فعلينا أن نعرف ما هو عندنا كي لا نبدأ من الصفر وما ينقصنا كي نطور ما وصلنا. وقد أحسن الدكتور البوشيخي في تعداد الفوارق بين المعاجم القديمة والمعاجم المعاصرة، لأن ما ذكره يوضح لنا المسار الذي علينا أن تبعه حتى نهض بما امتزنا به سابقاً وهو الصناعة المعجمية، والفوارق التي ذكرها هي:

- 1- تأليف المعجم عمل جماعي يتطلب اختصاصات لم تتوفر لأصحاب المعاجم القديمة.
- 2- المعجم مادة مستمرة التطور في مستوى الوضع والجمع وذلك لم يتحقق في المعاجم القديمة.
- 3- المعجم في تعريفاته ومواده يحتاج إلى منهجية علمية تربط تلك التعريفات بتطورات العلوم وخصائصها وتدرج في موادها ما يطرأ على المعارف الإنسانية من جديد.
- 4- إدراج قسط وافر من العلوم العصرية في المعاجم العربية مما يفرض تحديد موادها وترك الكثير من القديم منها.

¹ - د. علي القاسميين مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة، ط2، 1987، ص 28-29.

إن الفوارق التي ذكرها الدكتور البوشيخي تنطبق على نوعي المعاجم أي العامة والمختصة، فكلاهما نرى فيها الملاحظات التي ذكرت آنفًا، لكن الملاحظة الرابعة التي تنص على أهمية إدراج ما يجد من علوم في معاجمنا فهذا لا بد منه ولا غنى عنه، لكن الإشارة إلى الاستغناء عن القديم فهنا يخالف الباحث الدكتور البوشيخي؛ لأن هذه المواد تمثل جانباً مهماً من اللغة لا يغفل؛ خاصة بالنسبة للغتنا العربية التي تفتقد لمعجم تاريخي لألفاظها العامة والمختصة.

ويرى الباحث أن إضافة مصطلحات عصرية أو معاني جديدة لمصطلحات ظهرت في التراث، يفيد في إيجاد نصوص تؤرخ لمراحل تطور مصطلحات العلوم العربية الإسلامية، وقد ذكر الباحث في الصفحات الأولى أنّ العمل في تصنيف معاجم على صورة المعاجم توقف بعد ظهور جامع العلوم للأحمد نكري، وكم كان سيكون مفيداً لو أن العرب استمروا في تصنيف مثل هذه المعاجم، ووضعوا في كل عصر المصطلحات الجديدة التي أضيفت في كل حقل علمي ورد ذكره في المعاجم، أو الدلالة الجديدة لهذه المصطلحات، فلو أن مثل هذا العمل تحقق لكانت هذه السلسلة من الأعمال تمثل مدونة تاريخية لنوع خاص من الألفاظ وهو المصطلحات العلمية.